



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

الزواج الموقت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزواج الموقت

كاتب:

المجمع العالمي لاهل البيت عليهم السلام

نشرت في الطباعة:

مجمع جهانى اهل بيت (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	الزواج المؤقت
٦	اشاره
٦	مقدمه
٦	الزواج المؤقت فى الكتاب و السنه
٦	اشاره
٧	اما الكتاب العزيز
٨	اما النصوص والأخبار
٩	هل نسخ حكم الزواج المؤقت
١٢	موقف الصحابه و التابعين من الزواج المؤقت
١٢	اشاره
١٤	هل المتعه هى الزنا؟
١٥	النتيجه
١٥	پاورقى
١٨	تعريف مركز

مؤلف: مجمع العالمى لاهل البيت

مقدمه

يقوم تشريع الزواج فى الإسلام على خطين: الأول: الزواج الدائم ويعتبر أفضل ما بناه الإسلام، وهذا هو الخط التشريعى الأول فى باب الزواج. والثانى: الزواج المؤقت وهو صمام الأمان الذى يحول دون وقوع المجتمع فى رذيله الزنا، عندما لا يتيسر الزواج الدائم للفرد، أو يتيسر ولكن أغراضاً عقلائية ومشروعه تدعو الى ذلك. إن الزواج المؤقت يشترك مع جوهر الزواج الدائم من جهه صرف الشهوه فى طريق الحلال، وحفظ الأنساب والحيلولة دون اختلاطها، ورعايه مظاهر العفه والاحتشام فى المجتمع، ويتسامح من جهه ثانيه فى أمور جانيبه لا تمس جوهر الزواج، ففي الزواج المؤقت عقد ومهر وعده وأجل محدود، وينتفى فيه الميراث والنفقه. وهذا النوع من الزواج ثابت من الناحيه الشرعيه بنص الكتاب العزيز والسنة الشريفة، ولم يخالف أحد من المسلمين فى تشريعه فى عصر الرسول (صلى الله عليه وآله). وكل ما حصل بشأنه أن الخليفة الثانى عمر ابن الخطاب قد منعه وعاقب عليه، فتبعته مدرسه الخلفاء اعتماداً منها على مبدئها القائل بحجيه عمل الصحابي، ومنهم من نزل ذلك منزله النسخ له. ومن أجل تصحيح موقفه من المتعه ظهرت ادعاءات شتى منها: أن التحريم والمنع بدأ من عصر النبى (صلى الله عليه وآله) نفسه، وأن القرآن قد نسخ آيه المتعه. ولأجل إجلاء الحقيقه فى هذه القضيه التشريعيه المهمه لابد لنا من المرور بنقاط ثلاث: النقطة الأولى: الزواج المؤقت فى الكتاب والسنة. النقطة الثانية: هل نسخ حكم الزواج المؤقت؟ النقطة الثالثة: موقف الصحابه والتابعين من الزواج المؤقت.

الزواج المؤقت فى الكتاب و السنة

إشارة

لقد أجمع أهل القبله كافه على أن الله تعالى قد شرع هذا النكاح فى دين الإسلام، ولا يرتاب فى هذا أحد من علماء المذاهب الإسلاميه على اختلافها، بل لعل أصل مشروعيتها يلحق بالضروريات.

و الكتاب العزيز يدلّ على مشروعيته، كما أنّ الأخبار في مشروعيته متواتره حتى عند من يدعى نسخه.

أما الكتاب العزيز

فقد قال الله تعالى (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضه) [١] وكان أبى بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير وابن مسعود والسدى يقرأونها «فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى» أخرج ذلك عنهم الطبرى فى تفسيره الكبير، وأرسل الزمخشري فى الكشاف هذه القراءه، ارسال المسلّمات، وكذلك الرازى فى تفسيره، وشرح صحيح مسلم للنووى فى أول باب نكاح المتعه. وأيد الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده، وأبو بكر الجصاص فى أحكام القرآن، وأبو بكر البيهقى فى السنن الكبرى، والقاضى البيضاوى فى تفسيره، وابن كثير فى تفسيره، وجلال الدين السيوطى فى الدر المنثور، والقاضى الشوكانى فى تفسيره، وشهاب الدين الآلوسى فى تفسيره نزول هذه الآيه فى موضوع المتعه، بأسناد تنتهى الى أمثال ابن عباس، وأبى بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وعمران بن حصين، وحبیب بن أبى ثابت، وسعيد بن جبیر، وقتاده، ومجاهد. وليس بالإمكان تفسير الآيه بالنكاح الدائم كما أصرّ عليه صاحب تفسير المنار، وذلك للأسباب التاليه: ١ _ ما مرّ من أن عدداً من الصحابه كانوا يقرأون الآيه (فما استمتعتم به منهن _ الى أجل مسمى _ فآتوهن أجورهن فريضه) بإضافه جمله شارحه فى الوسط هى «الى أجل مسمى»، وغرضهم منها بيان المعنى والمورد والتفسير، وهذه الجملة الشارحه لا تنسجم إلاّ مع النكاح المؤقت. ٢ _ إنّ لفظ المتعه، وإن كان صالحاً للاستخدام فى الزواج الدائم إلاّ - أنه فى الزواج المنقطع أظهر، كما أن لفظ النكاح وإن كان صالحاً للاستخدام فى الزواج المنقطع، إلاّ أنه فى الزواج الدائم أظهر، وورود لفظ المتعه فى

الآيه يساعده على تفسيرها بالزواج المنقطع لا الدائم، وإن لم يكن فيه أظهر، فلا أقل من قبول دلالاته على الزواج المنقطع، ويكون حينئذ من الألفاظ المشتركة المستعمله فى أكثر من معنى واحد. ٣ _ إن آيه المتعه وارده فى سوره النساء التى ابتدأت بذكر النكاح والزواج الدائم، و أحكامه خلال الآيات ٣ و ٤ و ٢٠ _ ٢٣، فإن كان المراد من المتعه هو النكاح الدائم أيضاً تكون هذه الآيه تكراراً لمطلب مذكور فى ما سبق من السوره. ٤ _ لو كانت المتعه بمعنى الزواج الدائم فما هو المقصود بدعوى النسخ حينئذ؟ هل المقصود نسخ حكم الزواج الدائم؟! فلهذا تكون دعوى النسخ مؤيده لكون آيه المتعه بمعنى الزواج المنقطع لا الدائم.

اما النصوص والأخبار

فهى متواتره وكثيره جداً ونشير الى بعضها: ١ _.. عن جابر، قال كنا نستمع... على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأبى بكر.. ثم نهى عنه عمر [٢]. ٢ _... عن ابن عباس: إن آيه المتعه محكمه ليست بمنسوخه [٣]. ٣ _... تمتعنا على عهد رسول الله وأبى بكر ونصفاً من خلفه عمر ثم نهى عمر الناس [٤]. ٤ _ عن الحكيم، وابن جريح وغيرهما، قالوا: قال على (رضى الله عنه): لولا أن عمر نهى عن المتعه ما زنى إلا شقى [٥]. ٥ _ عن عمران بن حصين، قال: نزلت آيه المتعه فى كتاب الله تعالى، لم تنزل آيه بعدها تنسخها، فأمرنا بها رسول الله، وتمتّعنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومات ولم ينهنا عنها، ثم قال رجل برأيه ما شاء [٦]. ٦ _ وأخيراً فقد روى ابن جريح وحده ثمانيه عشر حديثاً فى حليه المتعه [٧] فضلاً عما رواه

غيره. فالأخبار والنصوص تؤكد ما دلت عليه الآيه الكريمه من حليه الزواج المؤقت (أى زواج المتعه) ودوام مشروعيتها، وأن التحريم إنما كان من عمر _ لا من النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) _ وأن طائفه من الصحابه والتابعين وحتى ابن عمر نفسه، قد استمروا على القول بحليتها رغم تحريم عمر.

هل نسخ حكم الزواج المؤقت

لجأ جمعٌ من علماء مدرسه الخلفاء الى القول بنسخها لتصحيح موقف الخليفه الثانى عمر بن الخطاب، فقال بعضهم: إنها منسوخه بالقرآن، وقال آخرون: بأنها منسوخه بالسنة، ثم اختلف الفريقان على أقوال شتى: أمّا دعوى النسخ بالقرآن: فهناك قول بأن الناسخ هو قوله تعالى: (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين - فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) [٨]. لكن هاتين الآيتين مكيتان، وآيه المتعه مدنيه، والمتقدم لا ينسخ المتأخر. ثم إن المتعه زواج، والمتمتع بها زوجه، فلا تعارض بين هاتين الآيتين وبين آيه المتعه حتى يصح القول بالنسخ. وهناك قول بأن الناسخ هو آيه العده قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) [٩] فإن الأمر بالعده فى هذه الآيه ينسخ حكم المتعه التى لا طلاق فيها ولا عده. والجواب: إن المتعه ليست مستثناه من العده، نعم استثنى الطلاق فيها، ونحن إذا أثبتنا أن الزواج فى الإسلام على قسمين: دائم ومنقطع، تكون آيه الطلاق خاصه بالدائم دون المنقطع لأن العلاقه الدائمه هى التى تحتاج إلى إعلان عن إنهاء العلاقه عند حصول سبب طارئ معين، أمّا العلاقه المؤقته فلا تحتاج الى هذا الإعلان، وهى تنتهى بانتهاء أمدّها المحدد بشكل تلقائى، وحينئذ تكون آيه الطلاق منصرفه الى الدائم، ولا نظر فيها الى المتعه حتى تكون ناسخه لها. وهناك قول ثالث بأنها منسوخه بآيه الميراث، حيث

لا ميراث في المتعه. ويرد على هذا القول الجواب السابق، كما يرد عليه أيضاً أنّ انتفاء بعض الآثار لا يدل على انتفاء الموضوع، فالزوجه الناشزه لا- نفقه لها، ومع أنّ النفقه قد انتفت عنها إلا- أنها مع ذلك تبقى زوجه وتجرى عليها سائر الأحكام والآثار المختصّه بالزوجات، والكتايه إذا تزوجت من مسلم، فهي لا ترثه ومع ذلك تبقى زوجه في باقي الآثار والأحكام. على أنّ تعدد مزاعم النسخ بنفسه دليل آخر على عدم ثبوته، ويشهد لذلك أيضاً: اختلافهم في زمن النسخ. فقيل: إنّها نسخت ونهى النبي (صلى الله عليه وآله) عنها في عام خيبر. وقيل: إن النهى جاء في عام الفتح. وقيل: كانت مباحه ونهى عنها في غزوه تبوك. وقيل: أبيحت في حجه الوداع ثم نهى عنها. وقيل: أبيحت ثم نسخت ثم أبيحت ثم نسخت ثم أبيحت ثم نسخت. وقيل: غير ذلك. [١٠]. والقرائن القطعيه تفيد عدم النسخ، وأهمّ هذه القرائن اضطراب وتعدد ادعاءات النسخ، حتى جعل مسلم في صحيحه عنوان باب المتعه هكذا «باب نكاح المتعه وبيان أنه أبيض ثم نسخ ثم أبيض ثم نسخ واستقر تحريمه الى يوم القيامة». [١١]. وقد أورد القرطبي في تفسيره ما قاله ابن العربي من أن النسخ تناول هذا الحكم مرتين، ثم علّق عليه بقوله: «وقال غيره ممن جمع طرق الأحاديث فيها، إنها تقتضى التحليل والتحريم سبع مرات» ثم عدد ادعاءات النسخ وقال: «هذه سبعة مواطن أحلت فيها المتعه ثم حرّمت» [١٢]. وقال ابن قيم الجوزيه: «وهذا النسخ لا- عهد بمثله في الشريعه البتة ولا- يقع مثلها فيها» [١٣]. ثم ما بال هذه الادعاءات تظهر بعد انقراض عصر الصحابه؟ ولم لم يستشهد بواحد منها عمر

بن الخطاب نفسه في تحريمه للمتعه؟ فإنه من الواضح لو كان بيده شيء منها لاستشهد به، وقد أثر عنه أنه عارض أبا بكر في محاربتة مانعي الزكاه بالأحاديث النبويه المانعه من قتال أهل الشهادتين، فلماذا لم يتمسك هنا بالسيره النبويه الناسخه إن كان يوجد منها شيء كما يقال؟ أم أن أصحاب هذه الادعاءات أعلم بسيره النبي (صلى الله عليه وآله) من الصحابه ومن عمر بن الخطاب نفسه؟ ولم يكن الخليفه الثاني مستغنياً عن ذلك، بل كان في أمس الحاجه إليه، لأن المسلمين وعلى رأسهم الصحابه لم يتلقوا موقف الخليفه بالقبول وإنما ردوا عليه، بأنهم قد عملوا ذلك في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) وعهد أبي بكر، فلو كان هناك نسخ لظهر. ثم إن هذه الادعاءات معارضه لكلام الخليفه الثاني نفسه فإنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنهى عنهما وأعاقب عليهما متعه النساء ومتعه الحج» [١٤] فلو كان هناك شيء من النسخ لنسب لذكره ولما نسب ذلك الى نفسه. وعليه، تكون ادعاءات النسخ معارضه لكلام الخليفه نفسه. وحادثه أخرى تفضح حكاية النسخ هذه، فقد روى الطبرى في تاريخه في حوادث سنه (٢٣ هـ) أن عمران بن سواده دخل على عمر ابن الخطاب وذكر له ما يتحدث به الناس من الأمور التي أحدثها فيهم ولم يرضوها منه، منها تحريمه المتعه، قال: «ذكروا أنك حرّمت متعه النساء وقد كانت رخصه من الله نستمتع بقبضه ونفارق عن ثلاث! قال _ أي عمر بن الخطاب في جوابه _: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحلّها في زمان ضروره، ثم رجع الناس الى سعه، ثم لم أعلم أحداً من المسلمين عمل بها ولا عاد إليها، فالآن من

شاء نكح بقبضه وفارق عن ثلاث بطلاق وقد أصبت» [١٥]. وفي هذا الحوار يؤكد الخليفة الثاني مرّه أُخرى على أن الموقف من المتعه موقف شخصى خاص به، ورأى ارتآه، وليس هناك أثر نبوى فيه. ثم إن الاجتهاد الذى بينه فى تحريمها فى هذه المحاوره غير تام، وواضح البطلان فهو يدعى أنّ الرسول(صلى الله عليه وآله) قد أحلّها فى زمان ضروره، وهذا يعنى أنّها مباحه عند الضرورات، فلماذا أطلق تحريمها ومنعها وتوعّد العقوبه عليها ولم يقيد ذلك بالضروره؟ على أنّ الرسول(صلى الله عليه وآله) قد أباحها فى أسفاره، والسفر شىء والضروره شىء آخر.

موقف الصحابه والتابعين من الزواج المؤقت

إشاره

ودليل آخر على عدم النسخ هو اشتهاها لدى الصحابه والتابعين والفقهاء الى حين ظهور المذاهب الأربعة فى القرنين الثالث والرابع. ومن شواهد ذلك ما رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما من روايات عن سلمه بن الأكوع، وجابر بن عبدالله الأنصارى وعبدالله ابن مسعود، وابن عباس، وسيره بن معبد، وأبى ذر الغفارى، وعمران ابن حصين، والأكوع بن عبدالله الأسلمى [١٦]. وقد أخرج مسلم فى باب نكاح المتعه عدّه روايات عن جابر بن عبدالله، وأبى الزبير، أنهما عملا بالمتعه على عهد الرسول(صلى الله عليه وآله)، وأبى بكر، حتى نهى عنها عمر بن الخطاب. وفى صحيح البخارى [١٧] قال: نزلت آيه المتعه فى كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء. بل عارض تحريمها جمع من كبار الصحابه كالإمام على(عليه السلام)وعبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله الانصارى، وعبدالله بن عمر وعبدالله بن مسعود. وهناك من علماء السنه فى القرن الهجرى الأول والثانى من أفتى بها، بل وعمل بها وهو عبد الملك بن جريج

المتوفى سنة (١٤٩ هـ). قال ابن حزم فى المحلى: «وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله جماعه من السلف منهم من الصحابه، أسماء بنت أبى بكر، وجابر ابن عبدالله، وابن مسعود وابن عباس، ومعاويه بن أبى سفيان، وعمرو بن حريث، وأبو سعيد الخدرى، وسلمه ومعبد ابنا أميه بن خلف، ورواه جابر بن عبدالله عن جميع الصحابه مده رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومده أبى بكر وعمر الى قرب آخر خلافه عمر.. وإليك فهرس جمع من الصحابه والتابعين لهم باحسان من الذين قالوا بحليتها وعدم نسخها، وهم: ١ _ عمران بن الحصين ٢ _ عبدالله بن عمر ٣ _ سلمه بن أميه ٤ _ معبد بن أميه ٥ _ الزبير بن العوام ٦ _ خالد بن مهاجر ٧ _ أبى بن كعب ٨ _ ربيعة بن أميه ٩ _ سمير _ فى الإصابه _ لعله سمره ابن جندب ١٠ _ السدى ١١ _ مجاهد ١٢ _ ابن أوس المدنى ١٣ _ أنس بن مالك ١٤ _ معاويه بن أبى سفيان ١٥ _ ابن جريح ١٦ _ نافع ١٧ _ صيب بن أبى ثابت ١٨ _ الحكم بن عتيبه ١٩ _ جابر بن يزيد ٢٠ _ البراء بن عازب ٢١ _ سهل بن سعد ٢٢ _ المغيرة بن شعبه ٢٣ _ سلمه بن الأكوع ٢٤ _ زيد بن ثابت ٢٥ _ خالد بن عبدالله الأنصارى ٢٦ _ يعلى بن أميه ٢٧ _ صفوان بن أميه ٢٨ _ عمرو بن حوشب ٢٩ عمرو بن دينار ٣٠ _ ابن جرير ٣١ _ سعيد بن حبيب ٣٢ _ إبراهيم النخعى ٣٣ _ الحسن البصرى ٣٤ _ ابن المسيب ٣٥ _ الأعمش

٣٦ _ الربيع بن ميسره ٣٧ _ أبى الزهرى مطرف ٣٨ _ مالك بن أنس ٣٩ _ أحمد بن حنبل فى بعض الحالات ٤٠ _ أبو حنيفه على بعض الوجوه [١٨]. هذا مضافاً الى ما قاله أمثال أبى عمرو: إن أصحاب ابن عباس من أهل مكه واليمن كلهم يرون المتعه حلالاً... وقال القرطبى فى تفسيره [١٩]: أهل مكه كانوا يستعملونها كثيراً. وقال الرازى فى تفسيره [٢٠] وقال السّواد منهم: أنها بقيت مباحه كما كانت. وقال أبو حيان فى تفسيره بعد نقل حديث إباحتها: وعلى هذا جماعه من أهل البيت والتابعين [٢١]. ولمن أراد المزيد من التفصيل فى هذا المجال فقهياً وتاريخياً وحديثياً مراجعه كتاب المعالم [٢٢] للعلامة السيد مرتضى العسكرى. وإذا صدقت دعوى تحريم النبى (صلى الله عليه وآله) لها فالتحريم يكون من قبيل الحكم الحكومى الولائى المؤقت، وليس من قبيل التشريع الدائم، ولهذا السلوك نظائر فى سيره الرسول (صلى الله عليه وآله)، كتحريمه أكل لحوم الحمر الأهليه فى عام خيبر، فإنه كان منعاً حكومياً وليس تحريماً شرعياً ثابتاً. ولو أننا سائرنا مزاعم النسخ والتحريم وافترضنا أنّ زوجين اتفقا على الزواج وتباينا على الطلاق بعد مدّه، فما هو حكم هذه العلاقه؟ فهل يحكم بحرمتها وأنها زنا؟ أم يحكم بجوازها؟ فإنّ القول بحرمتها زعم بلا دليل، والمصير الى جوازها هو الموافق للصواب الذى عليه مذهب أهل البيت (عليهم السلام).

هل المتعه هى الزنا؟

وأما القول بأنها تشبه الزنا أو أن المتعه هى الزنا فهو مجازفه خطيره حتى لو كانت منسوخه، لأن ذلك يعنى أنّ الشارع المقدس قد أباح الزنا ثمّ حرّمه، فهل يقبل بذلك مسلم؟! وقد تقدم أن الزواج المؤقت نكاح كالنكاح الدائم، له شروط وقيود، وهى العقد والمهر

والأجل، ومثل العقل والبلوغ، وعدم مانع شرعى من نسب أو سبب أو رضاع وغير ذلك. وأما الزنا فلا عقد فيه ولا يلحق الولد بأبيه ولا يرثه ولا علاقة زوجيه ولا عده عليها، فتشبيهه المتمتع بالزنا قول باطل وقائله مكابر ومجادل. نعم، يمكن القول بأن الزواج المؤقت تشريع قابل للاستغلال من قبل النفوس الهابطة والمريضه. والجواب حينئذ: أن الدنيا مليئه بالظواهر الإيجابية التي تقع عرضة لاستغلال سيئ من أفراد سيئين، والحل فى مثل هذه الحاله ليس فى تحريم هذه الظواهر، وإنما فى إيجاد سبل من شأنها الحيلولة بين هذه الظواهر الإيجابية وبين الاستغلال السيئ لها، فى إمكان الحاكم الإسلامى أن يشترط فى تنفيذ حكم الزواج المؤقت الشروط الزمانيه اللازمه لانقاذ هذا التشريع من مخالف الاستغلال والمستغلين.

النتيجه

و هكذا يتضح لدينا أنّ ما عليه نصوص القرآن الكريم و السنّه النبويه الشريفه و نصوص الصحابه و التابعين هو تشريع الزواج المؤقت بالإجماع و عدم ثبوت النسخ له عند كثير من الصحابه و التابعين، و لا سيّما عند أهل البيت الطاهرين و هم «علّى» سيد الوصيين و أبناؤه الأئمه المعصومون (عليهم السلام) و علماء مدرستهم الفقيهيه جيلا بعد جيل. فالزواج المؤقت زواج مشروع بنصّ الكتاب و السنه كالزواج الدائم فى الشريعة الإسلاميه، و يختلف عنه فى بعض الأحكام التى أشرنا إليها. و ما نقل عن عمر بن الخطاب غير صالح لإثبات دعوى النسخ كما اعترف بذلك غير واحد من الصحابه و التابعين.

باورقى

[١] النساء: ٢٤.

[٢] صحيح مسلم: ٤ / ١٣١ طبع مشكول، مسند أحمد: ٦ / ٤٠٥، فتح البارى: ٩ / ١٤٩.

[٣] الكشاف: ١ / ٤٩٨ طبع بيروت، والغدير: ٦ عن تفسير الخازن: ١ / ٣٥٧.

[٤] بدايه المجتهد: ٢ / ٥٨ والغدير: ٦ / ٢٢٣ و ٢٠٧.

[٥] تفسير الطبرى: ٥ / ٩ و تفسير الرازى: ١٠ / ٥٠ و الدر المنثور: ٢ / ١٤٠ بل: شقى، أى قليل.

[٦] صحيح البخارى: ٢ / ١٦٨ و ٦ / ٣٣، و صحيح مسلم: ٤ / ٤٨، و سنن النسائى: ٥ / ١٥٥ و مسند احمد: ٤ / ٤٢٦ بسند صحيح.

[٧] نيل الأوطار: ٦ / ٢٧١، فتح البارى: ٩ / ١٥٠.

[٨] المؤمنون: ٦ _ ٧.

[٩] الطلاق: ١ .

[١٠] أحكام القرآن: ٢ / ١٨٤ _ ١٩٥، باب المتعه، ط دار الكتب العلميه، صحيح مسلم بشرح النووى: ٩ / ١٧٩، باب نكاح المتعه، ارشاد السارى بشرح صحيح البخارى: باب ٣٢، باب نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن نكاح المتعه، أحاديث ٥١١٥،

[١١] صحيح مسلم: ٢ / ١٣٠ طبعه دارالفكر _ بيروت.

[١٢] تفسير القرطبي: ٥ /

[١٣] زاد المعاد: ٢ / ٢٠٤.

[١٤] شرح معاني الآثار: ٢ / ١٤٦، أحمد بن محمد بن سلمه الأزدي.

[١٥] تاريخ الطبري: ٥ / ٣٢.

[١٦] انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: ٩ / ١٧٩ _ ١٨٩ وصحيح البخاري كتاب التفسير باب ٣٣ ح ٤١٥٦ وكتاب النكاح باب ٣٢ ح ٤٧٢٤ وكتاب الاعتصام باب ٢٨ ح ٤٨١٩.

[١٧] صحيح البخاري: ٥ / ١٨٥ طبعه، دار الفكر.

[١٨] راجع الغدير: ٦ / ٢٢٠. والزواج المؤقت في الإسلام: ١٢٣ والمتعه للفكيكي، والأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية: ١ / ٢٨.

[١٩] الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ١٣٢.

[٢٠] التفسير الكبير للرازي: ٣ / ٢٠٠.

[٢١] الغدير: ٦ / ٢٢٢ نقلاً عن الاستيعاب وغيره.

[٢٢] معالم المدرستين: ٢ / ٢٤٢ _ ٢٨٠.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

